

استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية

د. مصطفى محمد مسند

مدير مركز البحوث والنشر والاستشارات

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

الخرطوم - السودان

mmusnad@yahoo.com

ملخص :

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة - في كافة أنحاء العالم - بتمويل الشرائح ذات الدخل المنخفض عبر ما يعرف بالتمويل الأصغر ويتم هذا التمويل عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر (المنظمات الحكومية والطوعية والمصارف).

ولقد جاء هذا البحث متناولاً لاستراتيجية المصارف في إدارة مخاطر التمويل الأصغر تجربة السودان، وهو يتكون من المقدمة وثلاثة محاور، المحور الأول استعرض مفهوم وأهمية الأعمال الصغيرة والتمويل الأصغر، أما المحور الثاني فقد تم من خلاله تناول تجربة السودان في التمويل الأصغر حيث تم التركيز على تجربة المصارف السودانية في التمويل الأصغر واهم المخاطر التي تواجه التمويل الأصغر وجاء المحور الثالث متناولاً لاستراتيجية المصارف السودانية لإدارة المخاطر (الآفاق والتحديات) ثم المحور الرابع وهو عبارة عن النتائج والتوصيات. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج من أهمها ضعف دور المصارف السودانية في التمويل الأصغر بسبب المخاطر التي تتعرض لها من خلال تمويل هذا القطاع والمتمثلة في عدم خبرة ودراية أصحاب الأعمال الصغيرة في اختيار وإدارة المشروعات، وعدم امتلاكهم للضمانات المناسبة للحصول على الأموال التي تعينهم على تحقيق أهدافهم مما دفع بنك السودان المركزي لوضع استراتيجية للتمويل الأصغر يتم تنفيذها من خلال وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إدارة مخاطر التمويل الأصغر من خلال تشجيع التمويل الجماعي وإنشاء مصارف متخصصة في التمويل الأصغر، كما وجه البنك المركزي بموجبها بإنشاء إدارة للمخاطر بالمصارف السودانية، وأوصى البحث بعدد من التوصيات من أهمها تقديم التدريب والاستشارات لقطاع التمويل الأصغر وضرورة رسم الدولة لسياسات تشجع وتحفز هذا القطاع، وحث المصارف على تركيز التمويل بصيغة المشاركة بدلاً عن المراجعة.

Abstract :

In all countries a growing focus on financing lower income groups through microfinance has developed during the last few years. The executing of this finance is a responsibility of microfinance institutions (governmental organizations, non-governmental organizations and banks).

This research endeavors to study the strategy of microfinance risk management with application to Sudanese banks experience. In addition to the introduction it consist of four sections. Section one highlights the definition and the importance of small business and microfinance. Section two assess the experience of Sudanese banking sector in microfinance and the main risks expose this sector during its provision of microfinance services. Section three discuss the strategy of Sudanese banks to manage microfinance risks. Section four present the conclusion of the research and its main findings and recommendations. The findings of the research indicated the weaknesses of Sudanese banking sector in microfinance due to the inefficiency of the lower income groups in the selection and management of the projects and the inadequate guarantees offered by them. This leads the central bank of Sudan to set strategy to promote microfinance. The main objectives of this strategy concerns with the risk management of microfinance, encouragement of microfinance group finance policy, establishment of banks specializes in microfinance as well as establishment of microfinance departments in all Sudanese banks.

Based on these results the research recommended with providing microfinance sector with training and consultancy services, the banks have to shift from financing through Murabaha mode of finance to Musharka mode of finance, the government has to adopt policies which stimulated and promote social development sector.

تزايد الاهتمام - في الآونة الأخيرة - بتمويل الأعمال الصغيرة بسبب خصوصيتها وتعدد الأطراف المهتمة بها ويتضح ذلك من خلال اهتمام الدول والجامعات ومراكز البحوث بموضوع الأعمال الصغيرة، وتقود مؤسسة التمويل الدولية جهود مجموعة البنك الدولي في الاستثمار في مجال التمويل الأصغر لتخفيف حدة الفقر، ولقد أسهمت استثماراتها في توفير سبعة ملايين قرض بلغ مجموعها 8.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2006م وبلغ نصيب المقترضات من النساء منها حوالي 65%¹.

ولقد أولى بنك السودان المركزي اهتماماً كبيراً بقطاع التمويل الأصغر سيما وأن الصناعات الصغيرة تشكل حوالي 93% من جملة المنشآت في القطاع الصناعي على حسب الإحصائيات خلال العام 2006².

مشكلة الموضوع:

تكمن مشكلة هذا الموضوع في أن السودان يسعى لتنمية وتطوير هذا القطاع ومكافحة الفقر عبر القطاع المصرفي والذي تتكون معظم مصارفه من مصارف متخصصة في تمويل القطاعات الصغيرة إلا أنها تمتلك موارد ضعيفة لا تسمح لها بتحقيق أهدافها، ومصارف تجارية تمول عبر الصيغ والقطاعات التي تستطيع من خلالها أن تحقق أقصى أرباح ممكنة، كما تعتمد في تمويلها على الضمانات الكافية والتي لا تتوفر - غالباً - لدى الجماعات والأفراد الذين يتقدمون للتمويل الأصغر ولهذا الأسباب فإن هذه المصارف (التجارية) لا تفضل تركيز التمويل لدى قطاع التمويل الأصغر (وهو ما يعرف بالتنمية الاجتماعية في السودان) ولذلك لم تتجاوز النسبة التي خصصتها المصارف السودانية له خلال الفترة السابقة 4.6% في العام من إجمالي التمويل. ولتطوير أداء هذا القطاع ومحاربة للفقر رأت الدولة ممثلة في بنك السودان المركزي ضرورة وضع استراتيجية يمكن من خلالها إدارة هذه المخاطر.

أهمية الموضوع:

لا يزال الوصول إلى العملاء الذين يعيشون تحت خط الفقر من التحديات الأساسية التي تواجه التمويل الأصغر، ويعود السبب في ذلك لعدم تطوير أدوات مالية جديدة وإيجاد منهجيات للوصول إليهم وإن كثيراً من الدول تستند على القطاع المصرفي للوصول إلى هذه الشريحة، ولذلك تنبع أهمية هذا البحث من خلال تناوله لتجربة المصارف السودانية في التمويل الأصغر وأهم المخاطر التي تواجهها ومن ثم يتم استعراض الاستراتيجيات التي تم وضعها لإدارة هذه المخاطر.

¹ J Thomas1@worldbak.org490

² د. سيد عباس، تنمية وتطوير الأعمال الصغيرة (نحو تطوير إطار عملي متكامل لتنمية قطاع الأعمال الصغيرة في السودان)، ورشة عمل، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2008م.

المحور الأول: مفهوم وأهمية الأعمال الصغيرة والتمويل الأصغر

أولاً: مفهوم الأعمال الصغيرة:

تتعدد أسماء وتعريفات العمل الصغير بسبب تعدد الأطراف التي تهتم به ومن هذه الأطراف¹:

1/ المستثمرون:

إذا رغب شخص معين أو مجموعة أشخاص في إقامة عمل خاص قد يطلقون على هذا العمل مشروعاً أو مؤسسة أو منشأة أو شركة، فإذا كانت الثقافة الإدارية ضعيفة قد يطلق على هذه الأعمال أسماء غير أسمائها.

2/ علماء الاقتصاد:

يهتم الاقتصاديون بعدد الوحدات المكونة للاقتصاد وحجم مساهمتها في الناتج المحلي وبجالة التنافس في السوق. فإذا كان الناتج المحلي ضعيف فإن الشئ المهم في هذه الحالة هو تحسين مستوى الإنتاجية للوحدات الموجودة وإضافة عدد آخر من الوحدات للمساهمة في تقليل ظاهرة الفقر والبطالة. فكلما قلت مساهمة الوحدة في الناتج المحلي فهذا يعني إنها تنتمي إلى الأعمال الصغيرة. أما إذا كانت المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي من عدد محدود من الأعمال فهذا يعني ضعف دور الأعمال الصغيرة في الاقتصاد.

3/ الحكومة:

لإقامة أي نشاط اقتصادي تشترط الدولة شروطاً معينة لمنح ترخيص لهذا النشاط فتكون إجراءات الترخيص هي إجراءات عادية لإقامة الأعمال الكبيرة والحديثة وإجراءات مبسطة للأعمال الصغيرة والتي غالباً ما يكون أصحابها من غير المتعلمين، ولذلك قد يطلق على الأعمال الكبيرة اسم مشروع تجاري وعلى الأعمال الصغيرة اسم مؤسسة فردية كما هو الحال في الأردن.

فالدول المتقدمة اهتمت بموضوع الأعمال الصغيرة وفي العام 1953 أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الأعمال الصغيرة Small Business Act عرّف من خلاله العمل الصغير ونص القانون على إنشاء دائرة تختص بمساعدة الأعمال الصغيرة تعرف بدائرة أو إدارة الأعمال الصغيرة.

كما يختلف تعريف العمل الصغير حسب نوع الإدارات الموجودة بالدولة فمثلاً مصلحة الضرائب تعرف العمل الصغير وفقاً لمبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة، ووزارات العمل قد تخضع لقانون العمل الأعمال التي يزيد عدد العاملين فيها عن 5 أو 10 عمال مثلاً. ولقد اعتمدت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية مؤشر عدد العاملين حيث تم تعريف العمل الصغير بأنه العمل الذي يستخدم 5 أو 10 افراد أو اقل. كما قد يشمل القطاع غير المنظم.

4/ علماء الإدارة: يعرف علماء الإدارة العمل الصغير وفقاً للآتي:

أ/ لا يتجاوز عدد العاملين 50 موظفاً أو عاملاً ويشترط لذلك أن يعرفون بعضهم البعض.
ب/ غالباً ما يتكون العمل من مشروع اقتصادي واحد يمارس نشاطاً اقتصادياً معيناً.

¹ د. سعاد نانف برونوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، عمان (الأردن)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م، ص ص 18، 20.

ج/ يمارس أصحاب العمل إدارة نشاطهم بأنفسهم.

د/ إن علاقة العمل بين العاملين وأصحاب العمل هي علاقة - في الغالب - شخصية وليست رسمية، فهي لا تعتمد على الإجراءات الرسمية في العلاقة بين الطرفين.

هـ/ إن رأسمال الأعمال الصغيرة هو صغير، وذلك لصعوبة الحصول على تمويل بمبالغ كبيرة إضافة إلى أن أصحاب الأعمال الصغيرة يسعون دائماً للحد من المخاطر المالية لأنه في حالة فشل المشروع، لأي سبب من الأسباب، يصعب عليهم سداد ما عليهم من التزامات.

ثانياً: مفهوم التمويل الأصغر بالسودان:

ورد بلائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر بالسودان، أن المشروع الصغير يقصد به العمل الذي يحتاج تشغيله إلى تمويل صغير وأن إدارته عادة تقوم على مالك وحيد أو منظم عمل صغير يعمل لوحده أو يستخدم عدد قليل من الناس وبصورة رئيسية أعضاء الأسرة الأقربين بأجر إضافي، لا يحتاج إلى تسجيل رسمي لبيادر العمل، ومنظم العمل الصغير غير رسمي في عمله وبدون ترخيص أو سجلات رسمية للأنشطة أو الإيرادات، أما الإطار الاقتصادي لنشاطات المشروعات الصغيرة فهي تتضمن الإنتاج البدائي والحرفي¹. كما عرّف في موجهات سياسة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي على أنه هو التمويل الأقل من أو يساوي واحد مليون دينار (خمسة ألف دولار) في المرحلة الأولى²، والقطاع المستفيد من هذا التمويل يعرف في الصيرفة السودانية بقطاع التنمية الاجتماعية وهو يشمل الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة.

ثالثاً: أهمية مؤسسات التمويل الأصغر:

تبرز أهمية مؤسسات التمويل الأصغر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النقاط التالية³:

أ/ توفير فرص العمل الأساسية، وغرس مسئولية التدريب أثناء العمل. وتجدد الإشارة إلى أن الأعمال الصغيرة ساهمت في توفير فرص عمل لحوالي 56% من مجموع القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و 87% في الهند و 85% في غانا و 35% في الأردن.

ب/ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، شكلت مساهمة الأعمال الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية (في العام 1990م) حوالي 38% وما يقارب 30% من إجمالي الناتج المحلي الصناعي في الأردن للعام 1992م.

ج/ توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من أفراد المجتمع (يقدر بحوالي 100 مليون أمريكي).

د/ الاستفادة من إمكانيات المجتمع المحلي.

هـ/ تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

و/ توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.

ز/ المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

ح/ المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

¹ بنك السودان المركزي، لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006م.

² Htt://www.mfn.cbos.gov..

³ أ/د. فلاح حسن السيسى، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 30. ب/د. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2004، ص ص 24، 26.

المحور الثاني: تجربة السودان في التمويل الأصغر

تتمثل تجربة السودان في التمويل الأصغر في نوعين هما تجربة مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية وتجربة المصارف، ولأغراض هذا البحث سيتم التركيز على تجربة المصارف السودانية في التمويل الأصغر. أولاً: مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية بالسودان:

تمارس عمليات التمويل الأصغر في السودان عبر عدد من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من أهمها:
1/ المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية السودانية:
أ/ شركة التنمية الريفية¹:

أنشئت هذه الشركة في العام 1980م وتتكون من شركتين رئيستين هما:
i/ الشركة القابضة (شركة التنمية الريفية). **ii/ شركة التمويل.**

أنشئت شركة التنمية الريفية بمساهمة العديد من الجهات وهي:

- حكومة السودان بنسبة 40%.
- مؤسسة التنمية السودانية بنسبة 26.5%.
- خمسة بنوك بنسبة 6.7% لكل بنك وهي بنك السودان، بنك الوحدة*، البنك التجاري السوداني**، بنك الخرطوم والبنك السوداني الفرنسي.

أما شركة التمويل فقد أنشئت في العام 1981م كذراع مالي للشركة القابضة وتساهم عدة جهات في هذه الشركة وهي:

- شركة التنمية الريفية (الشركة القابضة) بنسبة 40%.
- هيئة الكمنولث (المملكة المتحدة) بنسبة 20%.
- الهيئة الألمانية للتمويل والاستثمار بنسبة 20%.
- الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي فرنسا بنسبة 10%.
- الوكالة البلجيكية للتعاون التنموي بنسبة 10%.

أهداف الشركة:

من أهم أهداف هذه الشركة تطوير وتنمية الريف السوداني ورفع مستوى المعيشة في الريف وذلك من خلال توفير التمويل المالي طويل الأجل والعون الفني للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد بلغ حجم التمويل المقدم من هذه الشركة في العام 2006م حوالي 964 الف دولار.

ب/ مؤسسة التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسة حكومية تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم تم تأسيسها في العام 1997م هدفها تخفيف حدة الفقر، يتبع لهذه المؤسسة برنامج الأمل للتمويل الأصغر الذي أنشئ في العام 2006م وهو برنامج متخصص في التمويل الأصغر يستهدف العملاء النشطين اقتصادياً بولاية الخرطوم من خلال خطة

¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2006م، ص ص 106-107.
* تم دمج بنك الوحدة في بنك الخرطوم منذ العام 1993م.
** دمج في العام 1998م في مصرف المزارع التجاري.

تغطي الفترة 2008-2010 تستهدف في نهايتها 20000 عميل حيث بلغ عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم خلال العام 2008م حوالي 10500 عميل وقد تم اختيار هذا البرنامج من قبل بنك السودان المركزي لمشروع السودان النموذجي للتمويل الأصغر وتقدر حجم محفظته حتى نهاية الخطة بخمسة مليون دولار مناصفة بين بنك السودان المركزي وحكومة ولاية الخرطوم¹.

ج/ جمعية تطوير الحرف والأعمال الصغيرة بمدينة بورتسودان (ولاية البحر الأحمر)

هذه جمعية غير حكومية NGO سجلت في العام 2000م، وتعتمد في تمويلها على تدوير راس المال الذي قدم لها من Agency for Co-operation in Research and Development (ACORD) والذي يشكل حوالي 60% بينما تحصل على الـ 40% المتبقية من العون الأوربي. وتقدم خلال كل عام حوالي 3200 قرض بواقع 400 ألف دينار^{***} للمجموعة²، ولم يتجاوز تعثر تمويل هذه الجمعية خلال العام 2004م حوالي 3% فقط لاعتمادها على خمس مكاتب تحصيل موزعة على ولاية البحر الأحمر.

2/ المنظمات شبه الرسمية الأجنبية:

بالإضافة للمنظمات الرسمية يمارس التمويل الأصغر من خلال عدد من المنظمات شبه الرسمية التي تعمل في السودان ومن أهم هذه المنظمات منظمة اكسفورد للاغاثة من المجاعة وهي منظمة بريطانية غير حكومية تعرف اختصاراً بـ OXFAM ومنظمة ACCORD. ووكالة أدرا The Adventist ADRA (Agency for Development and Relief) وغيرها من المنظمات. ولقد نجحت هذه المنظمات في الوصول إلى الفقراء عن طريق القروض الصغيرة التي تتراوح ما بين 250 دولار و 500 دولار وتشتترط أن يكون السداد بصورة شهرية أو أسبوعية أو حسب حالة المشروع مستخدمة ضمانات أو إجراءات مرنة وسهلة تتناسب مع الشرائح المستهدفة ومن أهم هذه الضمانات³.

1/ ضمان المجموعة.

2/ الرهن.

3/ حجز الادخار كضمان إذ ينبي هذا النظام على حجز 20% من مبلغ القرض من مدخرات المقترض و20% من مدخرات عضوين ممن يقومون بدعم هذا الطلب (10% لكل).

4/ الاحتفاظ بحق الملكية إلي حين سداد القرض بالكامل.

5/ التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الأصول أو البضائع لحين سداد القرض بالكامل.

6/ قبول الراتب أو المعاش كضمان لسداد القرض.

7/ كتابة تعهد لسداد الضمان.

¹ <http://www.sanabelnetwork.org/ar/node/482>

*** الدولار يعادل 200 دينار تقريباً.

² UNICONS Consulting for a prosperous Sudan Situational analysis of the microfinance sector in Sudan February 2006

³ بنك السودان المركزي ويونيكوز للاستشارات المحدودة، دراسة عن الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان، نوفمبر 2007م.

ثانياً: تجربة التمويل الأصغر بالمصارف السودانية :

(1) تجربة المصارف السودانية في التمويل الأصغر (الإطار الكلي)

لقد استحدث بنك السودان المركزي في العام 1991م ما يعرف بالتمويل الريفي ويقصد من ذلك مراعاة أن تشكل جملة التمويل الممنوح بأي من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة نسبة لا تقل عن 50% من جملة الودائع بأي فرع في أي وقت من الأوقات، إلا أن هذا القرار لم يستمر طويلاً. وفي ذات العام (أكتوبر 1991م) أشارت السياسة التمويلية الصادرة من البنك المركزي إلى أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر لكل بنك على أن يشمل ذلك صغار المنتجين والمهنيين والعاملين في مجال الزراعة بنسبة لا تقل عن 3%، أما القطاعات الأخرى ذات الأولوية غير القطاع الزراعي فقد حددت لها السياسة التمويلية نسبة 40% على أن تخصص نسبة 3% من السقف الكلي للبنك لصغار المنتجين والمهنيين والعاملين في هذه القطاعات¹.

وفي العام 1999م حددت نسبة لا تقل عن 5% من إجمالي التمويل لأي مصرف لتمويل شريحة صغار المنتجين والمهنيين كما وجه بنك السودان المركزي أن تمتد فترة تمويلها لمدة سنتين كحد أقصى. وشهدت النسب المسموح بتمويلها بعد ذلك تطوراً خلال السنوات اللاحقة وذلك وفقاً لما يلي:

جدول رقم(1):

النسب المحددة لتمويل التنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) من قبل بنك السودان المركزي

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تمويل التنمية الاجتماعية (للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين)	5%	7%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	12%	12%

المصدر: بنك السودان المركزي، السياسات التمويلية والنقدية للأعوام 1999-2008م.

التمويل الأصغر حسب القطاعات الاقتصادية:

من الجدول رقم (1) يلاحظ أن النسب المحددة من قبل البنك المركزي لتمويل التنمية الاجتماعية انحصرت بين 5% و 12% خلال الفترة 1999-2008م، أما التمويل المصرفي الفعلي لهذا القطاع فسيتم

1 بنك السودان المركزي، السياسة النقدية والتمويلية للعام 1991م.

توضحه من خلال الجدول رقم (2) والذي يتناول الفترة (2002-2006م).

جدول رقم (2):

التمويل الأصغر للمصارف السودانية حسب القطاعات الاقتصادية (مليار دينار)

2006		2005		2004		2003		2002		العام
النسبة	التمويل	النسبة	التمويل	النسبة	التمويل	النسبة	التمويل	النسبة	التمويل	القطاع
7.5	78.6	8.2	57.1	10.7	46.1	16	45	15.8	32.7	الزراعي
8.2	84.9	11.9	83	11.1	47.7	10.6	29.9	13.6	28	الصناعي
3.4	35.1	4.9	33.9	10.7	45.7	12.1	34	16.6	34.3	الصادر
5.1	52.9	10.1	70.2	5.7	24.3					الاستيراد*
20.5	213.7	8.7	60.5	6.1	26.2	6.4	18			النقل والتخزين*
3.2	33.4	3.7	24.7	4.6	19.6	4.3	12.3	4.4	9.1	التنمية الاجتماعية
17.5	182.1	21.4	149.4	24.3	104.1	23.1	65.1	19.6	40.6	التجارة المحلية
34.6	360.8	31.1	216.4	26.8	115.4	27.5	77.5	30	62	أخري
%100	1041.5	%100	695.2	%100	429.1	%100	281.8	%100	206.7	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية 2002 - 2006م.

من الجدول رقم (2) يلاحظ الآتي:

- (1) التدني المستمر في تمويل القطاع الزراعي والذي تشكل العمالة فيه أكثر من 70% من حجم السكان بالسودان ويعزي السبب في ذلك للمخاطر التي تواجه المصارف من تمويل هذا القطاع والتي تتمثل في عدم سداد المزارعين لما عليهم من التزامات لفشل المواسم الزراعية بسبب قلة هطول الأمطار أو لغزارتها أو لوجود الآفات أو لتدني الأسعار بسبب كثرة الإنتاج.
- (2) التدني المستمر في تمويل القطاع الصناعي وقطاع الصادر.
- (3) ضعف تمويل قطاع التنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) ويعزي السبب في ذلك لإحجام المصارف عن تمويل هذا القطاع لعدم وجود ضمانات كافية لهذه الشريحة ولضعف الأموال التي يبحث عنها الممولون

* الاستيراد للأعوام 2002 و 2003 ضمن في البند أخرى.
* النقل والتخزين للعام 2002 ضمن في البند أخرى.

عبر هذا القطاع.

4) اتجاه المصارف لتمويل التجارة المحلية وتستخدم فيها غالباً صيغة المراجعة حتى تستطيع أن تحصل على أقصى أرباح ممكنة.

(2) تجربة التمويل الأصغر بالمصارف السودانية (الإطار الجزئي):

بدأ التمويل الأصغر في السودان منذ فترة طويلة من الزمان حيث كان يقوم - وما زال - تاجر القرية بتسليف المزارعين مبالغ نقدية بغرض الزراعة على أن يتسلم منهم (مقابل هذا المبلغ) محصول زراعي في نهاية الموسم (ذرة، سمس، فول وغيرها من المحاصيل) ولقد كان يطبق هذا النظام (وهو ما يعرف بنظام الشيل) قبل تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي السوداني في العام 1984م وهذه المعاملة تقابل التمويل بصيغة السلم في النظام الإسلامي.

أما من حيث العمل المصرفي فلقد بدأ التمويل الأصغر في السودان منذ فترة مبكرة حيث تم إنشاء عدد من المصارف التي اهتمت ومولت الشرائح الضعيفة مثل:

أ/ البنك الزراعي: الذي أنشئ منذ العام 1957م بغرض تحقيق التنمية الزراعية وكما هو معلوم فإن السودان قطر زراعي يمارس فيه الزراعة أكثر من 70% من السكان، ولذلك اهتم هذا البنك منذ نشأته بقطاع الأعمال الصغيرة وعمل على منح صغار المنتجين ذوى الخبرات في المجال الزراعي بعض الامتيازات مثل قبول الضمانات الشخصية والإعفاء من هامش الجدية وغيرها من الامتيازات.

ب/ بنك فيصل الإسلامي: أنشئ هذا البنك في العام 1978م واهتم بتمويل الأسر الفقيرة حيث أنشأ له فرع خاص لهذا الغرض سمي بفرع الحرفيين.

ج/ البنك الإسلامي السوداني: أنشئ هذا البنك منذ العام 1983م واهتم بالتمويل الأصغر من خلال إنشائه لفرع متخصص في هذا المجال يعرف بفرع الأسر المنتجة.

د/ بنك العمال الوطني:

أنشئ بنك العمال في العام 1988م ومن بين أهم أهدافه تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وتمويل الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة.

هـ/ تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

أنشئ بنك الادخار في العام 1974م بهدف تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية.

وفي نوفمبر 1995م صدر منشور مؤقت تم بموجبه إلغاء بنك الادخار وإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبأشرافه في يناير 1996م وانتقلت ملكيته من بنك السودان لفقراء السودان تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي والغرض الأساسي لهذا المصرف هو العمل في مجال الأنشطة والحرف والمهن الصغيرة، لذلك سيتم التركيز على هذه التجربة باعتبارها من أهم تجارب العمل المصرفي في مجال التمويل الأصغر (الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة) في السودان بحكم أن هذا المصرف نشأ خصيصاً لهذا الغرض.

الجدول التالي يوضح تمويل مصرف الادخار حسب القطاعات

جدول رقم (3):

التمويل حسب القطاع بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية المبالغ بملايين الدينارات *

القطاع	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعي	932	1208	2336	2405	4248
الصناعي	90	106	688	512	309
النقل	702	818	648	683	499
التخزين	-	9	9	9	8
الحرفيين والمهنيين	72	53	134	155	276
صغار المنتجين والأسر المنتجة	294	365	855	1534	2255
الخدمي	380	268	927	2985	4946
الصادر	104	161	143	122	44
التجارة المحلية	73	71	333	820	1706
سلع للبيع	1612	1099	1399	821	1131
العقارات	12	14	40	125	397
التمويل من الوديعة الوقفية	789	757	777	706	1104
أوراق مالية (شهادة)	25	1210	1500	1802	3300
قطاعات أخرى	184	224	57	850	785
الإجمالي	5269	6363	9846	13529	21008

المصدر: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي للعام 2006م.

* الدولار يعادل 200 دينار تقريباً.

من الجدول رقم (3) يلاحظ الآتي:

أ/ اهتمام مصرف الادخار بالتنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) من خلال تمويل القطاعات التي تخدم صغار المنتجين.

ب/ إن التمويل الأصغر لم يتعد في أحسن حالاته 12.5% من إجمالي التمويل وكان ذلك في العام 2005م.

ج/ يتفرد هذا المصرف بنوعية مخصصة من الودائع تعرف بالودائع الوقفية حيث تودع هذه الودائع لدى المصرف من قبل جهات بعينها ويتم التمويل منها، كما تستخدم كضمانات لمشروعات مكافحة الفقر، وتشمل هذه الودائع وديعة التنمية الاجتماعية، وديعة الأسر المنتجة، وديعة الاستخدام الذاتي للخريجين، وديعة سوداتل، وديعة منظمة الصحة العالمية ووديعة الطاقة الشمسية.

مخاطر التمويل من الودائع الوقفية:

على الرغم من أن هذه الودائع الوقفية، تشكل سناً قوياً للتمويل الأصغر إلا أن إجمالي محفظة هذه الصناديق كان في خطر بما يعادل نسبة 63% من مجموع الأموال الممنوحة ويعود ذلك لعدة عوامل من أهمها¹:

- 1/ أن معظم الممولين يعتبرون أن التمويل المقدم لهم عبارة عن منحة تقدمها الحكومة.
- 2/ تقوم المؤسسة الضامنة بإجراءات قد تكون ليست من اختصاصها مثل تدريب العملاء المحتملين وفرز المشروعات والعملاء، أما مراقبة المقترضين فتكون بالاشتراك مع البنك الذي لا يتوفر لديه غير موظف واحد يقوم بعملية الاستثمار.
- 3/ إن صناديق الضمان تتحمل المخاطرة بأكملها باستثناء صندوق الطاقة الشمسية الذي يشارك فيه البنك بـ 10% من مخاطرة القروض التي يتم منحها، وهذا لا يشجع البنك للقيام بإجراء المتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعثرين.
- 4/ إن معظم الذين يقدم لهم التمويل ليس لديهم خبرة كافية.
- 5/ إن البنك قدم تمويلاً للعملاء الذين يقومون بمبادرات استثمارية جديدة بغض النظر عن الخبرة السابقة ومدى التزام العميل بالسداد سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي تمويل التنمية الاجتماعية قد بلغ في العام 2006م حوالي 77% من إجمالي تمويل المصرف (آخذين في الاعتبار تمويل التنمية الاجتماعية الذي يتم من خلال تمويل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع النقل وغيرها من القطاعات الأخرى) ولكن ما يؤخذ على هذا المصرف: (أ) أن تمويله اعتمد وبصورة أساسية على صيغة المراجعة والتي ترهق أصحاب الدخول المنخفضة. (ب) أن فروعه تتمركز بالمدن الرئيسية ولا تنتشر كثيراً في الريف. (ج) ضعف رأسماله مقارنة بالدور المطلوب منه في تخفيف وطأة الفقر إذ بلغ بنهاية العام 2006م حوالي 28.5 مليون دولار.

ثالثاً: المخاطر والعقبات التي تواجه التمويل الأصغر في السودان

تعرف المخاطرة بأنها عدم التأكد من المحصلة النهائية، كما يعرفها آخرون بأنها احتمال الانحراف عن الطريق الذي يؤدي إلى نتيجة متوقعة ومرجوة، ولذلك تنبع أهمية دراسة إدارة المخاطر في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية.

إن قطاع التمويل الأصغر (التنمية الاجتماعية) في السودان يشكل حوالي 93% من جملة المنشآت في القطاع الصناعي، وعادة ما يلجأ هذا القطاع للجهاز المصرفي للحصول على الأموال التي تمكنه من تنفيذ مشروعاته المختلفة إلا أن نشاطه يواجه بكثير من المخاطر والعقبات ومن أهمها:

(1) مخاطر تتعلق بالدولة:

- أ/ عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة.
- ب/ خطر ارتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة عموماً والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص.

¹ بنك السودان المركزي ويونيكورز للاستشارات المحدودة، مرجع سبق ذكره.

ج/ ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر بما فيها المصارف.
د/ المخاطر المرتبطة بنقص المعلومات، فمؤسسات التمويل الأصغر أو الإدارات أو الوحدات ذات الصلة بالتمويل الأصغر بحاجة إلى قطاع يدير ويسيطر على تدفق المعلومات حتى تسهل إدارته.

(2) مخاطر تتعلق بالمصارف:

إن أهم المخاطر - ذات العلاقة بالجهاز المصرفي - التي يواجهها التمويل الأصغر تتمثل في الآتي:

أ/ عزوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل .
ب/ اشتراط المصارف لتوفير ضمانات كافية عند التمويل يحول دون إمكانية حصول أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم وهذا ما يشكل تهديداً لاستمرارية المشروعات التي يتم تمويلها.

ج/ اشتراط المصارف لعقد إيجار أو شهادة بحث للأرض التي يعمل عليها قطاع الأعمال الصغيرة يحول دون حصول هذا القطاع على تمويل من المصارف لأنه غالباً ما يعمل في محلات مؤقتة أو في المنازل.

د/ تشترط المصارف بطاقة اتحاد أصحاب العمل حتى يتم التعامل مع العميل في حين أن معظم الذين يتقدمون للتمويل الأصغر لا توجد لديهم بطاقات.

هـ/ ضعف المبالغ التي توفرها المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة يحول دون تحقيق المنتج لأهدافه وبالتالي يضعف إمكانية تحقيقه للأرباح المرجوة كما قد يضعف أيضاً إمكانية تسديد ما عليه من التزامات.

ز/ بسبب ضعف التمويل المصرفي يلجأ عميل التمويل الأصغر إلى عدد من المصارف والدخول معها في التزامات مالية يمين أجلها في فترات متقاربة مما يصعب عليه عملية السداد.

ح/ تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المراجعة يدفع بالعملاء لتحديد فترة قصيرة للتمويل تفادياً لارتفاع تكلفة الإنتاج مما قد يؤدي بدوره إلى فشل السداد بسبب عدم بدء المشروع لإنتاجه بكفاءة خلال هذه الفترة القصيرة.

ط/ ضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر من قبل المصارف بسبب قلة عدد الموظفين.

ي/ تمركز معظم فروع المصارف بالمدن الكبرى بحثاً عن تحقيق الأرباح، في حين أن قطاع الأعمال الصغيرة والتنمية الاجتماعية يتمركز في الريف.

(3) مخاطر تتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية:

تتمثل أهم المخاطر التي تتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية في الآتي:

أ/ عجز المنتجين عن التسويق بسبب منافسة الصناعات البديلة لمنتجاتهم، والتي غالباً ما تتميز بتكلفة إنتاج منخفضة وجودة عالية.

ب/ ارتفاع تكلفة المواد الخام التي يستخدمها قطاع التنمية الاجتماعية بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية.

ج/ الاتجاه المستمر من قبل المنتجين نحو تخفيض التكاليف يكون أحياناً على حساب الرقابة والإشراف.

د/ عدم الخبرة في الجوانب الإدارية لدى معظم المتقدمين للتمويل الأصغر .

هـ/ عادة ما يلجأ أصحاب الأعمال الصغيرة، سعياً وراء الربح، إلى توسيع نشاطهم مما يدخلهم في التزامات وتعقيدات تؤدي إلى مزيد من الاحتقاقات المالية، إذ ينبغي أن يتم هذا التوسع وفقاً لإجراءات

تمويلية جديدة لا تشكل عبئاً على المشروع القائم ويفضل أن يكون من الأرباح المحتجزة.

المحور الثالث: استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالسودان (الآفاق والتحديات)

أولاً: استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر (الآفاق):

تعني استراتيجية مؤسسات التمويل الأصغر في السودان بتشجيع وتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر، وتمثل استراتيجية بنك السودان المركزي لإدارة مؤسسات التمويل الأصغر في الآتي:

(1) إنشاء وحدة للتمويل الأصغر:

لقد انشأ بنك السودان المركزي في العام 2007م وحدة للتمويل الأصغر بغرض تحقيق الأهداف

التالية:

- أ/ تطوير قطاع التمويل الأصغر.
 - ب/ تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر.
 - ج/ وضع الإطار الرقابي وتنفيذه.
 - د/ تقديم التمويل والمساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر ومراجعة احتياجاتها.
 - هـ/ تنفيذ برامج تدريبية عبر مؤسسات التدريب.
 - و/ إعداد برامج للتمويل حسب المواصفات العالمية.
- ولتحقيق تلك الأهداف فلقد وضع بنك السودان المركزي عدد من الموجهات والسياسات منها¹:
1. تشجيع المصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر.
 2. إلزام المصارف بإنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها على أن تقوم بإعداد وتقديم خطة سنوية للتمويل الأصغر، وهذا يعني أن المصارف السودانية قد أفردت حيزاً للتمويل الأصغر ضمن خططها وميزانياتها.
 3. تطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوى عاملة مؤهلة في مجال التمويل الأصغر.
 4. بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر، وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر مع وضع الإطار الرقابي والمتابعة لهذه المؤسسات، ولقد قامت وحدة التمويل الأصغر بتنفيذ عدد من ورش العمل بالتعاون مع بيوت خبرة محلية وأجنبية.
 5. ضرورة قيام المصارف بوضع الأسس والضوابط الداخلية التي تمكنها من خفض تكلفة التمويل الأصغر، على أن يتم تقديم الضوابط لوحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي لإجازتها والعمل بها كمؤشر

¹ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2008م <http://www.cbos.gov.sd/Arabic/policies/tamweleh 2008/htm>

- لتحديد أرباح خدمات التمويل الأصغر المقدمة من المصارف.
6. على المصارف القيام بالتوعية الإعلامية للشرائح الضعيفة وتوضيح المخاطر التي تواجه هذه الشريحة وكيفية التقليل من هذه المخاطر.
7. يشجع بنك السودان المركزي إنشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد إجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية.
8. حث المصارف على العمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال.
9. التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والمصارف والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والاقليمية والاستفادة من التجارب الخارجية في هذا المجال.

(2) إصدار لائحة ضوابط منح ترخيص وعمل المصارف الريفية ومؤسسات التمويل الأصغر:

أصدر بنك السودان المركزي هذه اللائحة في العام 2006م ويتمثل الغرض الأساسي لإنشاء هذه المصارف في الاهتمام بعملاء التمويل الأصغر ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وبالفعل فقد تم إنشاء بنك الأسرة في العام 2008م بهدف تمويل قطاع الأعمال الصغيرة.

(3) إنشاء إدارة للمخاطر بالمصارف التجارية:¹

ألزم بنك السودان المركزي في العام 2005م كافة المصارف العاملة بإنشاء إدارة مستقلة تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، تتبع هذه الإدارة للإدارة العليا (المدير العام) وهي معنية بكافة أنواع المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل الأصغر.

(4) تشجيع تقديم التمويل الجماعي غير المباشر لمؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية:

أشارت استراتيجية بنك السودان المركزي إلى جواز تقديم المصارف للتمويل الجماعي غير المباشر من خلال المنظمات غير الحكومية التي لديها برامج تمويل أصغر (وطنية / دولية) و / أو عن طريق وكلاء ذوى صفة قانونية لديهم ترتيبات ائتمانية مع المصارف.

(5) تشجيع التمويل المباشر (التمويل الفردي للمؤسسات):

أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة عمل المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى على إيجاد نوع من التنسيق أو الترابط مع مؤسسات التمويل الأصغر وذلك لتسهيل حصول هذه المؤسسات على تمويل بالجملة و إعادة تمويله بالتجزئة في المناطق الريفية وفقاً للآتي:

- أن تكون مؤسسة التمويل الأصغر مرخص لها بمزاولة العمل المصرفي.
- أن تكون مؤسسة التمويل الأصغر قد أظهرت باستمرار إدارتها السليمة لأموالها.
- أن لا تكون مؤسسة التمويل الأصغر معسرة مالياً.

¹ بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية والنظم، الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى فبراير 2007م، الخرطوم، سينان العالمية للطباعة المحدودة، 2007م، ص 39-42.

- أن يكون معدل الاسترداد عالياً (أكثر من 95%).
- أن تحقق مؤسسة التمويل الأصغر أرباحاً معقولة.
- وجود سجل متابعة جيد.

(6) تشجيع التمويل للأفراد

- تلتزم المصارف بتقديم الخدمات المالية و التمويل للأفراد وفق الالتزام بالأطر الآتية:
- اختيار العملاء: على المصارف اتباع نظام قياسي لاختيار العملاء وإجراءات التركيبة المستخدمة في التمويل الأصغر . كما يمكن الحصول على توصية منظمات المجتمع معرفتها الجيدة بشخصيات العملاء وأعمالهم.
- ضمانات التمويل: يجب أن يكون أهم معيار للتأهيل هو شخصية العميل والسجل التاريخي للتمويل والعائد المتوقع من تمويل الأسرة أو العمل. ونسبة لعدم توفر الضمانات المصاحبة التقليدية للشرائح الضعيفة، يمكن للمصارف منح التمويل للأفراد في حالة توفر أحد الضمانات الآتية:-
- تقييم فني و اقتصادي مبسط للمشروع.
- توصية من مجلس القرية أو عمدة المنطقة.
- ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية ومجموعات التضامن.
- ضمان صناديق الضمان المجتمعية.
- الضمان الشخصي .

- حجم التمويل : يجب تحديد الحد الأعلى لحجم التمويل بناءً على متوسط حجم أعمال المشروعات الصغيرة في المنطقة، وما عدا ذلك سيتم معاملة العميل كعميل عادى وفقاً لإجراءات المصارف التجارية . كما يمكن اتباع نظام التدرج في منح التمويل.
- فترة التمويل: يجب أن تتراوح فترات التمويل بين القصيرة والمتوسطة (6 - 24 شهراً) على أن لا تتجاوز فترة التمويل ثلاث سنوات على المدى الطويل وفقاً لغرض التمويل إذا كان للأصول أو التشغيل.
- جداول الدفعيات: يجب أن تكون جداول الدفعيات مرنة لمختلف المدينين وربطها بالتدفقات النقدية للعميل وليس بالمشروع الممول فقط، حيث لأصحاب الأعمال الريفية الصغيرة مصادر مختلفة للدخل.
- التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي: على المصارف التأكد من أن التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي لا يتعدى الحد الأعلى للتمويل الأصغر ، على أن يقدم العميل شهادة بالعمليات القائمة.

(7) إدارة المخاطر:

- أشارت استراتيجية البنك المركزي إلى ضرورة وضع أدلة عمل واضحة وتفصيلية تجعل من السهل التدقيق والمراجعة الدورية للقروض وسياسات منحها وتحصيلها ومن هذه الإجراءات ما يلي:
- وضع دليل عمليات يحتوي على شرح تفصيلي لإجراءات منح القروض وأسلوبها وكيفية اختيار العميل المناسب وغيرها من التفاصيل الهامة.
- إجراء المراجعة الدورية من قبل موظفين مختصين في الرئاسة حول عمل الفروع.
- التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي السنوي.
- وضع العقوبات بحق المخالفين للسياسات والإجراءات.

- تصنيف مخاطر الديون وإيجاد محصنات لها كما يلي :

جدول رقم (4):

تصنيف مخاطر الديون

تصنيف المخاطر	أيام تأخر الأداء	نسبة المحصن بعد خصم الضمان النقدي (إن وجد)
عادي	30 يوم فأكثر - أقل من 90 يوم	غير مطلوب
دون المستوى	90 يوم فأكثر - أقل من 180 يوم	20%
مشكوك فيها	180 يوم فأكثر - أقل من 365 يوم	50%
معدومة	365 يوم أو أكثر	100%

(8) التقييم والمتابعة: نصت الاستراتيجية على ضرورة التزام المصارف بتقديم بيانات شهرية لوحدة

- التمويل الأصغر بينك السودان المركزي، على أن تتضمن المعلومات الآتية:
- الاستدانة من المصارف أو المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية أو الأفراد.
- التمويل الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر أو المؤسسات غير المالية أو منظمات المجتمع المحلي أو الشركات التابعة لها أو الأفراد.
- التحليل المالي للأداء شاملاً حجم وطبيعة الديون المختلفة.
- المؤشرات المالية المتعلقة بتحفيز الادخار، أرباح العمليات، التكلفة .
- حجم وطبيعة الأنشطة
- توزيع العملاء نوعاً، كما، و جغرافياً
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخدمات التمويل الصغر.
- الضمانات المعمول بها والمستهدفة.
- مقترحات تطوير الأداء
- أي معلومات أخرى ذات صلة

ثانياً: استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالسودان (التحديات):

تواجه استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر عدد من التحديات من أهمها:

1) عدم مقدرة قطاع التنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) على الخلق والإبداع فمعظم منتجاته متشابهة

- وتقليدية ومتنافسة فيما بينها مما يصعب من عملية تسويقها.
- (2) تطبيق إدارة الجمارك لتشريع لا يميز بين نشاط المؤسسات الصغيرة وغيرها من المؤسسات الأخرى الكبيرة مما يشكل تحدياً كبيراً للنهوض بهذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عدم مقدرته على المنافسة.
- (3) تعتمد الدولة في تمويل القطاعات الصغيرة على المصارف في حين أن هيكل المصارف في السودان يتكون معظمه من المصارف التجارية التي تسعى لتعظيم أرباحها ولذلك لا تفضل تمويل قطاع الأعمال الصغيرة بسبب عدم وجود الضمانات ولضعف الأرباح التي تحصل عليها من هذا القطاع.
- (4) انتشار أكثر من 70% من الشرائح التي تحتاج للتمويل الأصغر في الريف في حين أن القطاع المصرفي يتمركز في المدن ولا يفضل الانتشار في الريف بسبب ضعف الموارد وضعف دخول القطاعات الصغيرة، ولذلك فإن التحدي الذي يواجهه هذه الصناعة يتمثل في إصدار سياسات تحفز وتشجع المصارف على الانتشار في الريف مثل تخفيض الضرائب على أرباح الفروع التي تنشر في الريف وغيرها من السياسات الأخرى.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- إن أهم النتائج التي توصل إليها البحث تتمثل في الآتي:
- (1) من أهم العقبات التي تواجه تمويل قطاع الأعمال الصغيرة ضعف الضمانات وارتفاع الضرائب وقلة خبرة العاملين في هذا القطاع.
- (2) يساهم في التمويل الأصغر في السودان عدد من المؤسسات الحكومية والمصارف والمنظمات غير الحكومية.
- (3) لم يشهد أداء قطاع التنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) تطوراً بسبب ضعف التمويل المقدم له إذ لم يتعد التمويل المقدم له (في أحسن حالاته) 4.6%، من إجمالي تمويل المصارف للقطاعات المختلفة.
- (4) استطاع بنك السودان المركزي أن يضع استراتيجية لإدارة مخاطر التمويل الأصغر شجع من خلالها التمويل الجماعي وتمويل الأفراد وإنشاء المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر كما وجه بموجبها بإنشاء إدارة للمخاطر بالمصارف المختلفة.

ثانياً: التوصيات:

- (1) إعداد برامج خاصة بتأهيل وتطوير صغار المنتجين.
- (2) تقديم الخدمات الاستشارية لقطاع الأعمال الصغيرة والتي تشتمل على اختيار الموقع، تحسين الإنتاج، التسعير، التسويق وغيرها من الخدمات.
- (3) حث المصارف على تقديم التمويل بصيغة المشاركة، وعدم التركيز على صيغة المراجعة، مما يساعد على توزيع المخاطر.
- (4) تركيز تمويل المشروعات الصغيرة على بنك الأسرة ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع انتشار

فروع لهذين المصرفين في كافة أرجاء البلاد.

(5) العمل على دعم وتفعيل دور الشركات الأجنبية المتخصصة في رأس المال المخاطر.

(6) على الدولة تشجيع هذا القطاع من خلال وضع السياسات التشجيعية مثل إلغاء أو خفض الضرائب ودعم استيراد المواد الخام وإنشاء مظلة يحمي بموجبها هذا القطاع.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1) بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية والنظم، الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى فبراير 2007م، الخرطوم، سينان العالمية للطباعة المحدودة، 2007م، ص 39-42.
- 2) د. سيد عباس، تنمية وتطوير الأعمال الصغيرة (نحو تطوير إطار عملي متكامل لتنمية قطاع الأعمال الصغيرة في السودان)، ورشة عمل، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2008م.
- 3) د. سعاد نائف برونوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، عمان (الأردن)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م، ص 18، 20.
- 4) د. فلاح حسن السيسى، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 30.
- 5) د. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2004م، ص 24، 26.

ثانياً: البحوث:

- 1) بنك السودان المركزي ويونيكونز للاستشارات المحدودة، دراسة عن الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان، نوفمبر 2007م.

2) UNICONS Consulting for a prosperous Sudan Situational analysis of the microfinance sector in Sudan February 2006

ثالثاً: لوائح وسياسات وتقارير بنك السودان:

- 1) بنك السودان المركزي، السياسة النقدية والتمويلية للعام 1991م.
- 2) بنك السودان المركزي، لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006م

رابعاً: التقارير السنوية:

- 1) بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 1999 – 2007م.
- 2) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2006م، ص 106-107.

خامساً: المواقع بشبكة الانترنت:

- 1) J Thomas1@worldbak.org490
- 2) Htt./www.mfn.cbos.gov..
- 3) http://www.sanabelnetwork.org/ar/node/482
- 4) htt//www.cbos.gov.sd/Arabic/policies/tamweleh 2008/htm